التطورات السياسية في العراق
في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)

د. بنادي محمد الطاهر
جامعة بسكرة الجمهورية الجزائرية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
mt.benadi@univ-biskra.dz

الملخص:

إن الانسجام بين مختلف شرائح المجتمع وترسيخ مفهوم السلطة الوطنية وتجسيد مبدأ الهوية، تعد محددات أساسية يرتكز عليها بناء الدولة الوطنية التي تقوم على مبدأ المواطنة. إن هذه المرتكزات كان الضروري مراعاتها أثناء فترة تشكل الدولة في العراق الحديث ، غير أن تدخل الفواعل الخارجية حال دون تحقيق ذلك، بفضل تأثيرها على طبيعة نظام الحكم في العراق (ملكي، مشيخات، طوائف، أعراق ورؤساء العشائر) إذ روعيت في كل ذلك الأجندات والحسابات الأجنبية والانقسام المجتمعي وذلك على حساب الدولة العراقية هذا من جهة ، كما صعبت الصراعات الأيديولوجية الحزبية ، والعشائرية من جهة أخرى من مهمة استكمال بناء أطرها .

لقد أثرت فترة حكم عبد الكريم قاسم بشكل كبير على المشهد السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي للعراق ، كما أنها مثلت مرحلة مفصلية مهمة في تاريخه المعاصر، على اعتبار أن هذا البلد يكتسي أهمية حيوية بالغة في منطقة الشرق الأوسط رغم حداثة عهده بالاستقلال وهشاشة نظامه السياسي . سنحاول في هذه الورقة البحثية معالجة أهم التطورات السياسية في العراق في فترة حكم عبد الكريم قاسم وعلاقة السلطة في عهده بالتنظيمات السياسية والمجتمعية . لقد دارت إشكالية المداخلة حول مدى مساهمة فترة حكمه ١٩٥٨-١٩٦٣ في التأثير على الحياة السياسية في العراق ، وهل جاءت نتيجة الوضع السياسي أم رغبة منه في الوصول إلى الحكم ؟

المقدمة :

مثلت سنوات ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة ١٤ تموز (جويلية) ١٩٥٨م، مرحلة حاسمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، شهد خلالها أحداثا وأزمات عديدة دارت بين حكام ومحكومين صاحبتها مؤامرات، مخططات، دسائس استعمارية بريطانية وأمريكية حولته إلى ساحة لتكريس الهيمنة والنفوذ في المنطقة. إن سوء أداء السياسة الداخلية والخارجية للعراق في عهد الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ورئيس الحكومة نوري السعيد رهنت مستقبله، الأمر الذي أدى إلى تبلور الوعي السياسي والفكري في أوساط العراقيين، نتج عنه رغبة الطبقة السياسية

والضباط الأحرار من أبناء الجيش العراقي في التغيير الجذري للوضع القائم. إن حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وثورة ٢٣ يوليو(جويلية) ١٩٥٢ بمصر مع صعود الضباط الأحرار هناك وفشل العدوان الثلاثي عليها في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦م، زادت من حماسة العراقيين في التغيير، حيث بدأ التفكير الجدي في إيجاد صيغة تطيح بالنظام الملكي القائم، فكانت ثورة ١٩٥٨م التي سعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني وبناء نظام جمهوري يستمد شرعيته من رحم الجماهير الشعبية بمختلف أطيافها ومكوناتها. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الانسجام بين مختلف شرائح المجتمع وترسيخ مفهوم السلطة الوطنية وتجسيد مبدأ الهوية، تعد محددات أساسية يرتكز عليها بناء الدولة الوطنية التي تقوم على مبدأ المواطنة. هذه المرتكزات كان من الضروري مراعاتها أثناء فترة تشكل الدولة في العراق المعاصر، غير أن تدخل الفواعل الخارجية حال دون تحقيق ذلك، بفضل تأثيرها على طبيعة نظام الحكم فيه (ملكي، مشيخات، طوائف، أعراق ورؤساء العشائر)، حيث روعيت في كل ذلك الأجندات والحسابات الأجنبية والانقسام المجتمعي وذلك على حساب الدولة العراقية هذا من جهة، كما صعبت الصراعات الأيديولوجية الحزبية، والعشائرية من جهة أخرى من مهمة استكمال بناء أطرها.

لقد أثرت فترة حكم عبد الكريم قاسم بشكل كبير على المشهد السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي للعراق، كما أنها مثلت مرحلة مفصلية مهمة في تاريخه المعاصر، على اعتبار أن هذا البلد يكتسي أهمية حيوية بالغة في منطقة الشرق الأوسط رغم حداثة عهده بالاستقلال وهشاشة نظامه السياسي. سنحاول في هذه الورقة البحثية معالجة أهم التطورات السياسية في العراق في فترة حكم عبد الكريم قاسم وعلاقة السلطة في عهده بالتنظيمات السياسية والمجتمعية. لقد دارت إشكالية الورقة البحثية حول مدى مساهمة فترة حكمه ١٩٥٨م-١٩٦٣م، في التأثير على الحياة السياسية في العراق، وهل جاءت نتيجة الوضع السياسي أم رغبة منه في الوصول إلى الحكم والبقاء فيه؟ إذ تناولنا مقدمة مهدنا بها للموضوع، بعدها تناولنا الظروف السياسية التي قادت إلى قيام ثورة ١٤ تموز(جويلية) ١٩٥٨م، كما تعرضنا لأحوال العراق غداة الثورة، والتي مثلها صراع عبد الكريم قاسم مع خصومه، مبرزين أهم القوانين التي صدرت في عهده، كقانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨م، وقانون النفط عام ١٩٦١م، في حين عالجنا موقف عبد الكريم قاسم من استقلال الكويت عام ١٩٦١م، ونهاية حكمه بعد انقلاب ٨ شباط (فيفري) ١٩٦٣م، وختمناها باستنتاج تضمن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

١- الظروف السياسية التي قادت إلى ثورة ١٤ تموز (جويلية) ١٩٥٨م :

بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو (جويلية) ١٩٥٢م بمصر، بدأت عدوى الثورات تنتقل إلى بقية أقطار الوطن العربي فكان من بينها العراق بعد أن شهد تطورات سياسية متسارعة خاصة بعد

نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ازداد نمو الوعي الوطني والقومي في نفوس العراقيين الذين قاموا بانتفاضات عديدة أهمها انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م. ترتب عنها ازدياد مساحة الرفض الشعبي لسياسة النظام الملكي القائم في تلك الفترة والتي واجهتها حكومة نورى السعيد بعمليات القمع التي مست مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية ممثلة في الفلاحين، العمال والطلبة وحتى سجناء الرأي (**الموسوي ، ٢٠١٣ : ١٨**). ولقد أدت الأحزاب السياسية العراقية دوراً مفصلياً في تأطير الاحتجاجات الفئوية، معبرة عن عدم رضاها على سياسة البلاط، وذلك بكتابة العرائض التي دعت إلى التأسيس لمرحلة التحرر الوطني. لقد تعاملت الحكومات العراقية في هذه الفترة بأسلوب القوة والقمع والتي مست التنظيمات السياسية السرية والعلنية، وهكذا فان تتابع الأحداث زاد من حالة الانسداد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وقد كانت من بين مظاهره، إصدار رئيس الحكومة نورى السعيد لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية ومرسوم إلغاء الجمعيات والنوادي وقانون المطبوعات الذي ألغى الصحف والمجلات. كما تبنت حكومته في سياستها الخارجية قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في ١٣ كانون الثاني (جانفي) ١٩٥٥، والانضمام إلى الأحلاف العسكرية منها ميثاق حلف بغداد الذي وقعه مع عدنان مندريس عن تركيا في ٢٤ شباط (فيفري) عام ١٩٥٥م، والذي شمل فيما بعد إيران، باكستان، بريطانيا والولايات المتحدة (**Marr , 2012 , p.73-75**) لتثبيت المشروع، وبهذا الإجراء صادر نورى السعيد استقلال العراق الذي أعلن عنه عام ١٩٣٠م. إن هذا الحلف رهن سياسته الداخلية والخارجية والتي أصبحت بين أيدي القوى الكبرى التي سخرت اقتصاده لخدمة مصالح الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية، موازاة مع غلق مجال الحياة السياسية والتضييق على القوى الوطنية داخل العراق. (**الموسوي ، ٢٠١٣ : ٢١**)

وكرد فعل على سياسات الحكومة أصدرت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ميثاقا تضمن مطالب وطنية مشتركة سمي بميثاق الجبهة المتحدة الذي جاء فيه:

- إطلاق الحريات الديمقراطية (حرية الرأي، النشر، الاجتماع، التظاهر، الإضراب، تأليف الجمعيات والحق في التنظيم السياسي والنقابي).
- الدفاع عن حرية الانتخابات .
- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية.
- رفض جميع المحالفات العسكرية (الحلف التركي الباكستاني) أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.
- رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد منها تقييد سيادة العراق، وربطه بالأحلاف العسكرية الاستعمارية.

– العمل إلى إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب بوجع عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

– العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان أواخر شهر أذار (مارس) ١٩٥٤م وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة. وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتجديد مسؤوليات المقصرين واتخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل. **(الموسوي ، ٢٠١٣ : ٥٨-٥٩)**

لقد نجحت القوى الوطنية العراقية المختلفة في التأسيس لأرضية عمل وطني مشترك مثلتها (جبهة الاتحاد الوطني) التي أعلن عن لجنتها الوطنية وبيانها التأسيسي في ٠٩ أذار (مارس) ١٩٥٧م. ضمت الحزب الشيوعي، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، حزب البعث العربي الاشتراكي والمستقلين الديمقراطيين وقد أوضحت أهدافها كالتالي:

– تنحى نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

– الخروج من خلف بغداد وتوحيد سياسة البلاد العربية المتحررة.

– مقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

– إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

– إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية. **(الموسوي ، ٢٠١٣ : ٦٢)**

مثلت ثورة ٢٣ يوليو (جويلية) ١٩٥٢م بمصر، دفعة قوية لضباط الجيش العراقي خاصة الصغار منهم. إذ بدأوا التفكير في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار العراقيين تيمنا بالضباط الأحرار في مصر والذي يهدف إلى وضع نهاية للحكم الملكي ومن وراءه النفوذ الاستعماري البريطاني والأمريكي، وقد بدأت نواة هذه الفكرة في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢م،من خلال جماعة رفعت الحاج سري ومنظمة بغداد بالتنسيق مع الكثير من التنظيمات الأخرى **(خدوري ، ١٤١٨ : ٣٠)**، ومن بين أسباب قيام هذا التنظيم طموح بعض الضباط للوصول إلى السلطة وإيمانهم بفكرة الإصلاح والنهوض بالعراق والتخلص من أوضاعه المزرية، وعدم رضاهم بما وقع ويقع في فلسطين إضافة إلى موقفهم الرافض لحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، حيث زاد من تذمر الشعب العراقي **(حسين فاضل : ٣٨-٣٩)**. لقد كان هؤلاء الضباط الشباب يعتنقون في مدارسهم الابتدائية والثانوية العقائد الحزبية متشبعين بالقيم الوطنية الراديكالية، في الوقت الذي كانوا ينحدرون فيه من فئات اجتماعية دنيا أو فقيرة. **(حسين فاضل : ٣٠)**

كما عزز فشل العدوان الثلاثي على مصرفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦م من عزيمة الشعوب العربية وتضامنها، حيث تطورت حركة التحرر الوطني العربية أكثر. وكان العراق معنيا بها مباشرة بسبب أوضاعه الداخلية. وقد أبدى الشعب العراقي تضامنه اللامشروط مع الشعب المصري بعد العدوان. حيث عبر عن نضج في أوساط الحركة الوطنية ورغبتها في التغيير الجذري وبالتالي إعلان الثورة وقد زادت الدعوات إلى الوحدة العربية الشاملة في التعجيل بها، خاصة بعد أن تجسدت في الوحدة المصرية السورية في ٢٢ شباط (فيفري) ١٩٥٨م، والتي تمخض عنها قيام الجمهورية العربية المتحدة. **(حسين فاضل : ١٠)** وقد لعبت اللجنة العليا للضباط الأحرار بعد تشكلها عام ١٩٥٦م دوراً في التخلص من النظام الملكي وإعلان الجمهورية وتأسيس حكومة ديمقراطية تستند إلى مجلس تشريعي يختاره الشعب بكل حرية **(الليلة الأخيرة ... ، ٢٠٠٢ : ١١)** . لقد سبقت الثورة محاولات عديدة لكنها لم تنفذ بسبب أن أحد الثلاثة فيصل الثاني، عبد الإله ونوري السعيد كان غير موجود أو اثنين منهما لم يكونا موجودين، وقد تمثلت هذه المحاولات في المحاولة الأولى في ٠٦كانون الثاني (جانفي) ١٩٥٨م. غير أنها لم تنفذ بسبب الخوف من سقوط ضحايا ونظرا لمخاطرها كذلك، المحاولة الثانية كان مقررا القيام بها في أوائل شهر أذار(مارس) ١٩٥٨م لكنها لم تنفذ بسبب غياب نوري السعيد. أما الثالثة فكانت في يومي ١١ و١٢ أذار (مارس) من نفس العام، لكنها ألغيت بسبب أنها كانت على وشك أن يكتشف أمرها، أما الرابعة فكانت في ٢٩ أذار (مارس)من نفس السنة، لكنها لم تنل موافقة عبد الكريم قاسم. **(حميدي ، ١٩٧٩ : ٣٠٩)**

كان الملك فيصل الثاني يستعد للسفر نحو إسطنبول صباح يوم الاثنين ١٤ تموز (جويلية) ١٩٥٨م، وكان من المفترض أن يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية توفيق السويدي والدكتور محمد فاضل الجمالي لحضور لقاء زعماء دول حلف بغداد، ثم يسافر بعدها نحو لندن **(الليلة الأخيرة ... ، ٢٠٠٢ : ١٥)** غير أنه وفي تلك الصبيحة وعلى الساعة الخامسة و١٠ دقائق زحفت دبابات اللواء العشرين والتي طبقت خطة الانقلاب كالتالي:

السيطرة على معسكر الرشيد، دائرة البرق، البريد، الهاتف، منطقة الكرخ وبعدها الإذاعة في حين توجه بعض الجنود إلىمنزل نوري السعيد وقصر الرحاب الذي يقيم الملك والأسرة المالكة أين تمت محاصرتهم، في الوقت الذي أذاع فيه عبد السلام عارف بيان الثورة الأول على الساعة ٦ صباحا ولم يبد الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله وأفراد الأسرة المالكة، أية مقاومة مفضلين الاستسلام مقابل تأمين خروج آمن لهم خارج العراق، غير أن المجموعة المطوقة للقصر باشرت بإطلاق النار ولم ينج من القتل سوى زوجة عبد الإله التي اعتقد الجيش بأنها قتلت. **(Marr , 2012 , p.84-86)** وتم دفن جثة فيصل الثاني، في حين تم سحل جثة عبد الإله في الشارع وعرضها على الناس وتقطيعها إربا وعلق ما بقي منها على باب وزارة الدفاع،

بينما لم يتمكن الجيش من التخلص من نورى السعيد إلا بعد يومين من الثورة ، وذلك بعد هربه واختفائه غير أن أمره كشف بعد أن كان يتخفى بزي امرأة فأطلق الرصاص على نفسه من مسدسه منتحرا، وتم نقل جثته إلى وزارة الدفاع. بعدها دفن في مقبرة الأعظمية سراً، لكن البعض من الناس نبشوا قبره وأخرجوا الجثة وأخذوا يسحلونها ثم أحرقوها **(السويدي: ٥٠٤)** وبذلك أعلن عن إقامة الجمهورية التي وصفوها بأنها جمهورية الشعب التي يختارها وأن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل. بعدها بدأ عبد الكريم قاسم بتشكيل الحكومة التي ضمت عسكريين ومدنيين مستقلين والذين كانوا مناوئين للنظام السابق. **(Robertson , 2015 , p.527)**

ولد عبد الكريم قاسم في محلة المهدية التي تقع بحي الرصافة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤م من عائلة متواضعة، نشأ في محيط اتسم بالتسامح، انتقل عام ١٩٢٢ مع عائلته لأسباب مالية إلى بلدة الصويرة جنوب العراق حيث درس في مدارسها الابتدائية ثم عادت العائلة إلى بغداد، حيث أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٣١، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٢، ثم بكلية الأركان عام ١٩٤٠، ارتقى إلى رتبة ضابط عام ١٩٤١، ثم رئيس أول ركن عام ١٩٤٣، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٤٩، وبعد تقلبه في رتب عسكرية مختلفة أصبح آمر اللواء التاسع عشر للفرقة الثالثة عام ١٩٥٧. **(البصري ، ٢٠٠٥ : ٢٩٥)** أصبح بعد الثورة لواءا في كانون الثاني (جانفي) ١٩٥٩م، وبرتبة فريق في كانون الثاني (جانفي)١٩٦٣م .

لقد عاش حياة مريرة مع واقع الفقر الذي كان يكرهه، لذا صرف جل اهتمامه للدفاع عن الفقراء. وقد جسد ذلك في جل خطاباته وهذا بعد أن أصبح رئيسا للوزراء حيث يذكر ذلك كثيرا بالقول: « ... إني ابن الفقراء وقاسيت زمنا طويلا مرارة العيش. ولكننا نملك الغنى، غنى النفس ... » **(مردان : ١٤-١٨)**

مثلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨م نقطة تحول كبرى في حياة الرجل، فقد تعرف على مجموعة من الضباط ومن مختلف الرتب والأصناف العسكرية، والذين كانوا متذمرين من أوضاع العراق في تلك الفترة حيث انضم إلى حركة الضباط الأحرار.

٢- العراق غداة الثورة:

لقد ذهب الكثير من المؤرخين إلى الاعتقاد بأن هذا التحول، لم يكن تغيير منظومة حاكمه بمنظومة أخرى، وإنما كان محاولة لتغيير جذري للأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لكيان الدولة العراقية ذاتها، وقد وقفت وراءه قوى رئيسة مثلتها الأفكار القومية العربية، الإحباط الكبير جراء أساليب الحكم التي اتبعتها الحكومات السابقة والأفكار الوحدوية والتي كانت تستهدف تجسيد طموحات العرب في تحقيق وحدتهم القومية. **(الملانوار ، ٢٠١٠ : ٣٧-٣٨)** إن النظام الجديد جاء بفكريقضى بتوزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تساوى الفرص أمام جميع العراقيين ، كما أحدثت الثورة هزة عنيفة في الشرق الأوسط، ودخلت

في عداء مباشر مع القوى الاستعمارية ولشاه إيران، مقاطعة جلسات حلف بغدادحتى انسحبت منه عام ١٩٥٩م، وأصبحت من الدول المناهضة لإسرائيل في المنطقة، كما أقامت علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبقية الدول الاشتراكية وهددت الحكم الهاشمي في الأردن وحلت الإتحاد معه. **(ديب ، ٢٠١٣ : ٦٤)** وهذا من خلال تحلى القائمين عليها بالمواصفات التالية:

_ الصفات الحميدة والأخلاق الفاضلة التي ينشدها المجتمع العراقي.

_ أن يكون قادتها من أصحاب المبادئ والمثل العليا النبيلة.

_ أن يكونوا على مستوى عال من الوعي السياسي وأن يخلصوا لبعضهم البعض. **(حسين فاضل : ١٠٥)**

ومادامت تعبر عن مطامح وإرادة غالبية الفعاليات السياسية والاجتماعية العراقية، فقد اضطلعت بواجب قيادة المجتمع، مركزة على عمق البناء الاجتماعي مغيرة من مكوناته حتى أن البعض اعتبرها بأنها نقلة نوعية في القيم والمعتقدات **(الناصري ، ٢٠٠٠ : ١٦٩)**، وهي بذلك وضعت نهاية لفترة تاريخية ميزها نظام الحكم الملكي الذي كان تابعا للاحتلال البريطاني والذي مثل سلطة الانتداب منذ ٢٣ أب (أوت) ١٩٢١م،هذا النظام كان من بين مكوناته ضباط وموظفون أتراك كانوا نافذين ومتحكمين في أجهزة الدولة ومعهم ملاك الأراضي وبعض الفئات الاجتماعية التي شكلت النسيج الاجتماعي العراقي في ذلك العهد.**(Gilles , 2004 , p.39)**

إنه وبعد تولى عبد الكريم قاسم منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وعبد السلام عارف منصب وزارة الداخلية والفريق محمد نجيب الربيعي منصب رئيس مجلس السيادة.كان أول عمل قامت به حكومة الثورة هو إلغاء المؤسسات الرئيسة الموروثة عن العهد البائد مثل الملّكيّة والمجلس التشريعي (الأعيان والنواب) واعتقال المناوئين لها والمحسوبين على النظام السابق، مع تصفية كبار الضباط في الرتب العسكرية المختلفة في الجيش وقوات الشرطة وحتى الموظفين المدنيين. **(Robertson , 2015 , p.528)**

لقد تباينت ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الثورةحيث اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بنظام الحكم الجديد في يومه الأول، أمدها جمال عبد الناصر بكل المساعدات العسكرية الضرورية، ثم اعترف بها الإتحاد السوفياتي في اليوم الموالي، في حين قامت الولايات المتحدة بإنزال قواتها في لبنان في ١٥ تموز (جويلية) لحماية نظام حكم كميل شمعون خوفا من الانقلاب عليه. كما عمدت بريطانيا إلى نشر قواتها في الأردن في ١٦ تموز (جويلية)، لحماية نظام حكم الملك حسين محذرة النظام الجديد في العراق من مغبة تغيير نظامه. **(حسين فاضل : ٩٢)**

لقد رأى الكثير من المؤرخين أن من بين الأسباب الحقيقية لزوال نظام الحكم الملكي مايلي:

– الديمقراطية الشكلية ونمط الحكم المتوارث عن العثمانيين.

– سيطرة بريطانيا على مقدرات البلد.
– سياسة التهميش في حق النخب العراقية خاصة فئة الشباب منها.
– التعفن الذي أصاب الحياة السياسية.
– بروز جمال عبد الناصر كزعيم عربي بعد ثورة ٢٣ جويلية ١٩٥٢م.
– نمو وتبلور الوعي القومي العربي الذي أصبح يمثل توجهاً سياسياً قوياً وقف في وجه الأطماع الغربية.
– التزاحم الاستعماري المسعور على مقدرات المنطقة خاصة العراق.
– تغلغل الفكر الشيوعي في المنطقة ودوره في تقزيم النفوذ الغربي فيها. **(حسين فاضل : ٣٦)**

٣– صراع عبد الكريم قاسم مع خصومه:

٣–١: مع عبد السلام عارف ١٩٥٨م:

كانت العلاقة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف متميزة ما جعلهما يستأثران بالسلطة وذلك على حساب كبار الضباط الأحرار الذين تم استبعاد الكثير منهم والذين كانت من بينهم عناصر وطنية مخلصة مع ظهور وجوه جديدة في نظام الحكم **(مردان : ٦٠)**. كان الوحدويون يتطلعون إلى الانضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) خاصة بعد أن ألغت ثورة ١٩٥٨ مشروع الاتحاد الهاشمي مع الأردن، ومن بين المتحمسين لذلك عبد السلام عارف الذي التقى بجمال عبد الناصر بعد زيارته لدمشق يوم ١٩ تموز(جويلية) ١٩٥٨م، إذ تباحثا في مسألة رد فعله في حالة ما إذا تعرض العراق إلى اعتداء ووافق جمال عبد الناصر على ذلك واتفقا على التزام الطرفين بمعاهدة الدفاع المشترك ووعده عارف على رغبة العراق في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة **(Gharreb , 2004 , p.187-188)**، غير أن الشيوعيين نشطوا ضد أي توجه قومي وبالتالي الحيلولة دون عقد أية لقاءات مع قادة الوحدة العربية، مؤلبين بذلك عبد الكريم قاسم على عبد السلام عارف متهمين إياه ببحث مسالة الوحدة مع جمال عبد الناصر، وأنه تصرف بمحض إرادته دون استشارة رئيس الوزراء، ما جعل هذا الأخير يحد من صلاحياته موجها له اللوم بعد عودته إلى بغداد.

لقد دافع عبد السلام عارف أثناء خطاباته بين الجماهير على فكرة الوحدة وأنها ضرورية لنهضة العراق مفتحاً معظمها باسم جمال عبد الناصر، ما جعل الصراع يحتد بين الرجلين خاصة بعد حصول عبد الكريم قاسم على برقية مرسلة من القائم بأعمال سفارة دولة الوحدة إلى وزارة خارجيتها مفادها أن عبد السلام عارف يعمل على تحقيق الوحدة ولو اقتضى ذلك التخلص من عبد الكريم قاسم **(Marr , 2012 , p.88)**. استغل الشيوعيون جو الخلاف بينهما و تقربوا إلى عبد الكريم قاسم مستفيدين من نفوذه للسيطرة على مفاصل الدولة، وقد أدرك عبد السلام عارف خطورة ما يهدف إليه الشيوعيون بعد خطابه يوم ١٢ آب (أوت) ١٩٥٨م،بمدينة الناصرية

«... إن الدعايات المغرضة والإدعاءات الخبيثة، تنشر التفرقة بين الشعب وتقول أن هناك فروقا وخلاف بين رجال الثورة فليس بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من فروق فسلام من كريم وكريم من سلام و سلام وكريم من الشعب ولكن في خدمة الشعب ...». **(مردان : ٦٢)**

إن هذا الإقرار جاء في غير أوانه ، حيث كان القوميون يرددون أثناء خطابات عبد السلام عارف: « وحدة وحدة يا سلام» و« إحنا جنودك يا سلام»، بينما كان الشيوعيون يرددون « إتحاد فدرالي وصداقة سوفياتية» و « ماكو زعيم إلا كريم». فتمتجريده من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨م، وفي يوم ٣٠ من نفس الشهر تم إعفاءه من جميع مناصبه **(الزبيدي ، ١٩٨١ : ٣٥٤-٣٥٥)** وتعيينه سفيراً في بون بجمهورية ألمانيا الاتحادية لكنه قدم استقالته، وبعد عودته يوم ٠٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨م، استقبله عبد الكريم قاسم محاولا إقناعه بقبول منصب سفير إلى أجل مسمى لكنه رفض ذلك، وفي يوم ٠٥ كانون الأول (ديسمبر)، أودع السجن حيث مثل أمام محكمة المهداوي يوم ٢٧ من نفس الشهر (هي محكمة عليا خاصة تأسست في عام ١٩٥٨ عرفت باسم محكمة الشعب حيث كانت مهامها محاكمة الشخصيات الكبيرة ومحاسبتهم على التآمر على أمن الدولة، كما كانت تنظر في محاكمة أعداء الثورة من مدنيين وعسكريين ممن تعاونوا مع عبد الكريم قاسم وانقلبوا عليه). **(Marr , 2012 , p.96)** ، وقد وجهت له عدة تهم أهمها:

-عدم ذكر اسم عبد الكريم قاسم في خطاباته.

-انحيازه للقومية العربية.

-محاولة الانقلاب على الرئيس في الفترة الممتدة مابين ٠٤ و ٠٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨م.

استمرت محاكمته حتى ٠٥ شباط (فيفري) ١٩٥٩م،أين حكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص مع الطرد من الخدمة العسكرية. **(Gharreb , 2004 , p.21)** غير أن عبد الكريم قاسم احتفظ بقرار الحكم في مكتبه وأمضى عبد السلام عارف ٠٣ سنوات في السجن بعدها أطلق سراحه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١م.

يمكن القول بأن عبد الكريم قاسم ومن وراءه الشيوعيين استغلوا أخطاء عبد السلام عارف لضرب أي توجه وحدوي قومي عربي، حتى أن محاكمته كانت جزءا من مؤامرات الشيوعيين ضد دعاة القومية والوحدة العربية، ما نتج عنه شحن الرأي العام العراقي ضد الجمهورية العربية المتحدة وأنها هي من تخطط لضرب استقرار العراق وسلامة أراضيه، كما أن النخب القومية العربية العراقية دفعت ثمن أفكارها الوحدوية في مقابل تقرب النخب الشيوعية من عبد الكريم قاسم، الذي استغلها لتصفية حساباته مع خصومه القوميين.

٣-٢: مع عبد الوهاب الشواف ١٩٥٩م:

شهد العراق طيلة عام ١٩٥٩ انقسامات سياسية حادة و خطيرة بين الشيوعيين الذين وقفوا إلى صف عبد الكريم قاسم و المعارضين له من القوميين، وقد وصلت حدة هذه الانقسامات حتى إلى مؤسسة الجيش ذاتها، وكان لتنحية عبد السلام عارف دور كبير في قيام هذه الثورة بعد أن أدرك ضباط الجيش العراقي الأحرار في الموصل بأنهم مازالوا مهمشين وأن الشيوعيين هيمنوا على مؤسسات الدولة، وقد تزامن ذلك مع تعيين العقيد عبد الوهاب الشواف وهو أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لقيادة القوات المسلحة في الموصل حيث رأى أن نقله هو بمثابة إبعاد له ما دفع به إلى أن ينقم على إجراءات عبد الكريم قاسم. **(الطائي ، ٢٠١٨ : ١٥٤-١٥٦)** لقد اتفق العقيد رفعت الحاج سَرِيْ والعماد ناظم الطبقجلي على أن يقوم الأخير بثورة عسكرية في كركوك وأن يقوم رفعت الحاج سري (رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية)، والذي كان مكتبه بالقرب من مكتب عبد الكريم قاسم وذلك بالتعاون مع الضباط الوحدويين بتطويق مكتبه في وزارة الدفاع وإرغامه على التنحي ومغادرة البلاد أو القتل، وقد انضم إليهم عبد الوهاب الشواف في ٠١ آذار (مارس) ١٩٥٩م، وأن يتولى عملية التمرد بنفسه مغتنما مناسبة قيام أنصار السلام في ٠٦ آذار (مارس) ١٩٥٩م (وهو تنظيم شيوعي) بعقد مؤتمر شعبي في مدينة الموصل حضره عشرات الآلاف من كل أنحاء العراق. **(الطائي ، ٢٠١٨ : ١٨٤)**

وعلى الساعة الثامنة من صباح يوم ٠٨ آذار (مارس) وبعد أن استكمل استعداداته أذاع رسمياً من إذاعة الموصل بيانا صدر باسمه أعلن من خلاله تمرده باعتباره قائدا للثورة آمرا الجنود بالتدخل لإخراج المسؤول الشيوعي كامل القازنجي من الموصل، مما أدى إلى قيام مواجهات عنيفة بين جنوده والموالين لهم ضد الشيوعيين، مستفيدا من وعود المخابرات المصرية والسورية بدعمه بالطيران وقوات الإسناد **(الدليمي ، ٢٠٠٩ : ١٠)**. غير أن عبد الكريم قاسم أمر يوم ٩ مارس قائد القوة الجوية العقيد الركن جلال الأوقاتي بقصف مقر اللواء الخامس في معسكر الغزلاني بالموصل، مما أدى إلى إصابة عبد الوهاب الشواف بجروح نقل على إثرها إلى المستشفى، إذ اغتاله مضمد كردي موال لعبد الكريم قاسم، بعدها أعاد الشيوعيون السيطرة على الموصل. وعلى إثر مقتله قضي على التمرد وألقي القبض على أتباع الشواف في بغداد وكركوك والموصل والبصرة والذين أحيلوا على القضاء وحكمت المحكمة العسكرية على الطيارين الأربعة الذين قاموا بقصف بغداد في ٩ أذار (مارس) ١٩٥٩ بالإعدام وذلك يوم ٢٨ أذار(مارس) من نفس السنة بتهمة الخيانة العظمى. **(الطائي ، ٢٠١٨ : ١٦٠-١٦١)**

٣-٣- مع الشيوعيين ١٩٥٩م:

لعب الشيوعيون دوراً معتبراً في الثورة ضد النظام الملكي حيث وجه الحزب الشيوعي العراقي تعليمات خاصة إلى منظماته وقواعده ليكونوا على أهبة الاستعداد لإعلان الثورة،

بمساهمته في الإعداد لها وتوحيد الجبهة الوطنية والجيش. وقد بدأ نفوذهم يتعاظم خاصة بعد القضاء على ثورة عبد الوهاب الشواف، حيث تمكنوا من السيطرة على الشارع، حتى أصبح الكثير يعتقد بأن العراق أصبح دولة شيوعية، خاصة بعد أن طالبوا من عبد الكريم قاسم إشراكهم في الحكم، حتى أن كل المؤشرات كانت توحي بأن يوم الاحتفاء بعيد العمال الموافق لـ ١ آيار (ماي) ١٩٥٩ سيكون مناسبة لإعلان ذلك، لكن عبد الكريم قاسم رفض عرضهم موضحا بأن مسالة إشراكهم في السلطة تعود له وحده وبالتالي لم يتم لهم ما أرادوا مبررين رفضه لعرضهم بأنهم في واقع الأمر قاسميين وأن الأوضاع الدولية لا تسمح بذلك، بحيث أنهم لو سيطروا على الحكم فستكون مجابهة مفتوحة بين الاتحاد السوفياتي والغرب.**(حسن فاضل : ١٠٢)**

لقد أفقد التوغل الشيوعي سيطرة عبد الكريم قاسم على الشارع الذي كانوا يؤطرونه، والذين قادوا محاوله عسكرية للاستيلاء على الحكم وذلك، في شهر حزيران (جوان) ١٩٥٩، لكن ضابطاً من معسكر الرشيد اتصل بعبد الكريم قاسم وأخبره بالأمر، ما جعل هذا الأخير يستدعى مدير الحركات العميد الركن طه الشيخ كما طلب من الضابطين جاسم العزاوي وعبد الكريم الجدة ومرافقه حافظ علوان وقاسم الجنابى بوضع حد لمحاولات الشيوعيين وإفشال مخططاتهم، فأصدر هؤلاء أوامر باسمه بالإحالة على التقاعد والنقل إلى مناصب أخرى للضباط الشيوعيين مثل العقيد سلمان الحصان قائد الحركة الانقلابية، خليل العلي، عدنان الخيال، فاضل مهدي البياتي وخزعل السعدى. **(Addad , 2009 , p.178)** بعدها تم تعيين ضباط قوميين حلوا محل هؤلاء وبذلك تم إحباط محاولة الاستيلاء على الحكم. لكنهم حاولوا ومن جديد في بداية عام ١٩٦١ الإطاحة به، لكن أحد قادة الحزب الشيوعي أفشي سرها لعبد الكريم قاسم الذي أمر مرافقه حافظ علوان بأن يكون صارما مع أية حركة مشبوهة. **(حسن فاضل : ١٠٣)**

إن مواقفه تجاههم واستغلاله لهم لضرب القوميين، جعلت الكثير يعتقد بأنه شيوعي، لكن في واقع الأمر كان حليفا لهم خاصة فيما بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩.

٣-٤: مع البعثيين والقوميين ١٩٥٩:

عين عبد الكريم قاسم في حكومته منذ البداية ناصريين وبعثيين كان على رأسهم فؤاد الركابى زعيم حزب البعث العربي العراقي، والذين كانوا يعتقدون بأن هدف الثورة هو تحقيق الوحدة العربية، غير أن الضبابية ميزت نوايا عبد الكريم قاسم تجاه فكرة الوحدة العربية مركزا على الداخل العراقي اعتمادا على مبدأ (العراق أولا). لكن وبعد أشهر من الثورة بدأت ملامح الخلاف تظهر بينه وبين البعثيين والقوميين، خاصة بعد أن استمال إلى صفه الشيوعيين رافضاً في ذات الوقت دعوات الوحدة مع مصر مهمشا بذلك القوميين والبعثيين ما جعل فؤاد الركابى يقدم استقالته كوزير للدولة من الحكومة احتجاجاً على طريقة إدارته لشؤون الحكم وذلك في ٠٣ شباط (فيفري) ١٩٥٩م. **(ديب ، ٢٠١٣ : ٦٦-٦٧)**

لقد شكل الشيوعيون ميليشيات المقاومة الشعبية التي دخلت في مواجهات مع القوميين والبعثيين وهذا بإيعاز من عبد الكريم قاسم، حيث أخذت هذه الميليشيات شكل القوى النظامية والتي عملت على خنق الحريات خارج إطار القانون، فرد القوميون والبعثيون بإطلاق حملات دعائية ضد عبد الكريم قاسم كما اعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية. وبذلك نجح في منع المد الوحدوي القومي في العراق بشكل مؤقت بكشف العناصر القومية من ضباط الجيش العراقي والمؤيدين لفكرة الوحدة والاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة والعمل على إبعادهم من مناصبهم أو تحويلهم إلى وظائف أخرى مع تحييد كل العناصر القومية المدنية عن المراكز المهمة مدعوما بسيطرة الشيوعيين على كافة مفاصل الدولة، كما هدف إلى ضرب فكرة الوحدة العربية والولاء لجمال عبد الناصر. (**مردان : ٥٢**) كما استثمر الشيوعيون في تأزم العلاقة بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر (رغم أن هذا الأخير كان أول من اعترف بالنظام الجمهوري في العراق ودعمه بالمال والسلاح والخبراء والأساتذة) فعملوا على منع قيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة رغم أنها كانت مطلبا شعبيا عراقيا.

كان لحملة الاعتقالات التي طالت كوادر حزب البعث العربي والقوميين دور في التكتل في الجبهة القومية التي سميت بالتجمع القومي والتي كانت بمثابة ردة فعل على هيمنة الشيوعيين ، خاصة بعد أن تم إنهاء مهام عبد السلام عارف ومصادرة صحيفة الجمهورية التي كانت لسان حالهم. (**سعيد علي ، ١٩٩٩ : ٢٣**) إن عمليات الإعدام التي نفذت في حق الضباط العراقيين في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩م، دفعت بالقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اجتماعها يوم ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩م، بالموافقة على اغتيال عبد الكريم قاسم باعتباره عدوا للشعب العراقي وللوحدة العربية، وفعلا وقعت محاولة الاغتيال يوم ٧ تشرين الأول (أكتوبر) والتي شارك فيها صدام حسين. وذلك في حي الرشيد وسط بغداد أثناء مرور سيارة الرئيس، فقد تمكن المهاجمون من إصابته بجروح بليغة (**عبد المجيد ، ٢٠١٥ : ١٣٥-١٣٦**)، لكن وبعد فشل العملية انتقم من معارضيه وكان من بينهم زملاءه من الضباط الأحرار ومن البعثيين، حيث حوكموا في محكمة الشعب (محكمة المهداوي) والتي أصدرت حكما بالإعدام في حق ١٧ متهما وبالسجن على آخرين.

لقد لقي انفصال سوريا من جانب واحد عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١م، ارتياحا كبيراً لدى عبد الكريم قاسم، حيث وصف الوحدة بين مصر وسوريا بأنها كانت استعماراً مصرياً لسوريا وهذا ما وضحه في خطابه الشهير يوم ٧ كانون الثاني (جانفي) ١٩٦١م، بالقول : "...إن العراق يؤيد بمشيئة الشعب تضامن عربي ... فمتى وجدنا جارتنا سوريا منطلقة متحررة متى وجدنا كيانها ثابتا واستقلالها ثابت ولها السيادة الكاملة... فلا يوجد شيء يمنعنا من التضامن معها .. إن المظالم قد وصلت حدها في سوريا، المظالم

الديكتاتورية، إن بلادنا سوف لن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه أي مظلمة تصيب الشعب السوري...".**(مردان : ١٢٢).**

٤- أهم القوانين التي صدرت في عهده :

٤-١ قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٨م :

رأت حكومة الثورة ضرورة إحداث تغيير جذري في أوضاع الريف من حيث الملكية الزراعية ووضعية الفلاحين المعاشية والاقتصادية والخدماتية، رافقه عداء شديد للإقطاع الذي رسخه النظام الملكي، خاصة بعد عمليات القمع التي تعرض لها الفلاحون في فترة الخمسينيات بعد الاحتجاجات والانتفاضات المتكررة ضد تردي أوضاعهم.لقد أصدر وزير الزراعة هديب الحاج حمود في ٠١ آب (أوت) ١٩٥٨ بيانا تضمن منح الفلاح نصف المحصول، كما قام عبد الكريم قاسم بإصدار أمر وزاري في ٢ آب (أوت) في نفس السنة تضمن تشكيل لجنة تنظر في صياغة قانون الإصلاح الزراعي تحت رئاسة هديب الحاج محمود، والتي انحصرت مهامها في إعداد قانون يحقق الأهداف الرئيسة للثورة والتي تراعي تطلعات الشعب العراقي في الإصلاح الزراعي، كما تم تعيين هيئة عليا للإصلاح الزراعي يترأسها رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومختصين في القانون والزراعة. **(الطائي ، ٢٠١٨ : ٤٥٣)** وكان الغرض من هذه الإجراءات التشريعية والتنظيمية والتي استهدفت تغيير واقع استغلال الأراضي الزراعية وتحسين ظروف استغلالها، بهدف حل مشاكل الإنتاج والتسويق وتوزيعها توزيعا عادلاً بين المزارعين وبالتالي وضع حد لممارسات الإقطاع الزراعي الذي كان محتكرا من قبل الأفراد بتزكية من الاستعمار البريطاني، وذلك على حساب بقية أبناء الشعب العراقي.

لقد تمخض عن هيئة الإصلاح الزراعي صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم: ٣٠ بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨م، والذي أصبح ساري المفعول منذ ذلك التاريخ. **(الزبيدي ، ١٩٨١ : ٢٦٣)** بعد بيان أصدره عبد الكريم قاسم والذي احتوى على ما يلي: « ... إن الثورة المجيدة التي انبثقت من إرادة الشعب يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، إنما هي ثورة سياسية واجتماعية معا، ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين أبناء الشعب كافة، وتحريرهم من عوامل الفقر وأسباب الخوف وتخليصهم من الجهل والمرض ... وبعد الدراسة وجدنا أن الإصلاح الزراعي هو القاعدة التي يقوم عليها الإصلاح الاجتماعي، فقد تبين لنا أن جانبا من الأراضي الزراعية إنما يعود إلى عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى، ولذلك ستبقى هذه الأراضي لأصحابها مادامت ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية، أما الملكيات الضخمة أو ما يسمى بالإقطاعيات الكبيرة فستحدد بالحد الأعلى نفسه، على أن تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض، وستوزع الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين ليصبحوا مالكين للأراضي في نطاق الحد الأدنى ... ». **(الطائي ،**

٢٠١٨ : ٤٦٥) لقد حصر هذا القانون في مادته الأولى الحد الأقصى للملكية الزراعية والتي يجب ألا تتجاوز ١٠٠٠ دونم إلى ٢٠٠٠ دونم، وقد أوضح بأن الهدف من الثورة هو هزم الاستعمار والمَلكِيَّةُ وأذنابهما والذين أشاعوا الفساد ومنعوا أبناء الشعب من حقوقهم في العيش والحياة الكريمة، لهذا جاء هذا القانون لتكريس مفهوم تحرير المزارعين من الاستغلال والعمل على رفع مستوى الإنتاج والمنتوجية كي يتحرر اقتصاد العراق والوطن من قيود التبعية للخارج، كما أنه عدَّ هدفا من أسمى أهداف الثورة ومصدر إلهام ورخاء للشعب العراقي. **(Gharreb , 2004 , p.187)** وفي خطوات لاحقة بادرت الحكومة إلى نشر قوائم من يخضعون للقانون في الجريدة الرسمية ثم تقوم لجان الاستيلاء بالكشف عن الأراضي وتعيين حدودها، ثم ينشر قرار الاستيلاء بعد فترة الطعون في الجريدة الرسمية. وبذلك تمكن من تجريد الإقطاع وكبح نفوذه الواسع في البلاد، وذلك بتجفيف إمكانياته المادية وتحجيمها والحد من الفوارق الطبقية التي أفرزتها نظم الزراعة الإقطاعية والتقليل من مشكلة الاعتماد على الخارج والعمل على تعبئة الجماهير وهيكلتها ضمن تنظيمات سياسية، جمعيات، نقابات وغيرها.

لقد تفاعل المواطنون مع هذا القانون معتبرين إياه أحد منجزات الثورة الأساسية على أمل أن يؤسس للعدالة الاجتماعية التي غابت طيلة فترة الحكم الملكي، غير أنه واجه مصاعب كبيرة عند تطبيقه تمثلت في مناورات الإقطاع وبعض البرجوازية وحتى البعض من أفراد أجهزة الدولة، وذلك باستغلال كبار الإقطاعيين للمؤامرات والدسائس الداخلية والخارجية لتعطيل تطبيقه والوقوف حجر عثرة في وجه مسيرة البناء الوطني وسياسات الحكومة الإصلاحية. **(الطائي ، ٢٠١٨ : ٤٦٥)**

لقد انعكست الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن على تعكير العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين، بإصدارها للعديد من البيانات منها بيان ٢٣ تموز (جويلية) ١٩٥٩م، القانون رقم: ١٢٩ في١ آب (أوت) ١٩٥٩م، البيان رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ يوم ١٩ آب(أوت) ١٩٥٩م، البيان رقم: ١١٢ في ٢٠ آب (أوت) ١٩٥٩م، وملحق قانون الإصلاح الزراعي رقم: ١٢٩ لسنة ١٩٥٩م، كما أصدرت القانون رقم: ٧٨ بتاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٥٩م (قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية)، وذلك لكسر نفوذ الإقطاع والحد من تجاوزاته والذي يعد قانونا مكملا لقانون الإصلاح الزراعي، كما أصدرت البيان رقم: ١٠ في ١٨ شباط (فيفري) ١٩٦١م، والذي عدَّل قانون الإصلاح الزراعي بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات منها إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض وذلك في حفل أقيم يوم ١٧ تموز (جويلية) ١٩٦١م، في منطقة أبو غريب، حيث نص على أن لا يدفع الفلاحون أية ضريبة أرض زراعية إلى الملاكين وأنه على رجال السلطة مراعاة ذلك كون هذه القوانين تحمي جميع المواطنين. **(كاظم حيدر ، ٢٠١٤ : ٣٠)**

إن هذه الحزمة من القوانين خطوة متقدمة في سبيل بناء الدولة الوطنية التي ترسى فيها دعائم الدولة العراقية القوية، وذلك بمحو آثار الاستعمار من خلال القضاء على الإقطاع والذي هو نتاج المستعمرين الانجليز الذين وزعوا الأراضي على المشايخ والشخصيات النافذة والمتعاونين معها وعملائها، وأنه من مصلحتها الإبقاء على مظاهر التخلف الذي يمثله الإقطاع وهذا لعرقلة تطوير البلاد مما نتج عنه تردي أوضاع الأسر العراقية التي تدهورت أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، لذا تطلعت الحكومة من وراء هذا القانون إلى ضرورة إحداث ثورة في الحياة المادية لسكان الريف والاقتصاد الزراعي للبلاد، ببناء وحدات سكنية في الأرياف، توفير الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي الارتقاء بالواقع المعيشي لسكان الريف. وهذا ما ترجمه عبد الكريم قاسم في خطابه يوم ١٤ تموز (جويلية) ١٩٦٠م، بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة الثاني حيث وعد ببناء ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة توزع على الفقراء إضافة إلى مشروع ٥٠٠٠ سكن سيشرع في إنجازه مع بناء أكثر من ٣٠٠ مستشفى جديد قيد الإنشاء. **(Addad , 2009 , p.181)**

٤-٢ : قانون النفط ١٩٦١م:

يعود تاريخ أول اكتشاف للنفط في العراق إلى عام ١٩٠٩م، غير أن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا بعد عقدين من الزمن بعد أن أكتشف حقل كركوك عام ١٩٢٧م.لذا عملت بريطانيا على تأسيس تجمع ضم شركات النفط الأوروبية ضمن كونسرتيوم يخضع لسيطرتها. وقد وقع اتفاق الكونسرتيوم الدولي الذي أعلن فيه عن ميلاده في شهر تموز (جويلية) ١٩٢٨م، ثم غير اسمه فيما بعد إلى شركة النفط العراقية والتي كانت تخضع لنفوذ بريطانيا من الناحية العملية. لقد حصلت هذه الشركة على امتياز استخراج النفط لمدة ٧٥ عاما، وقد ضمت أربع شركات من أصل سبع شركات (الأخوات السبع) كل واحدة منها تمتلك ٢٣.٧٥ %، أما ٥ % الباقية فهي من نصيب رجل الأعمال العراقي الأرميني كول بنكيان **(صدقي أحمد ، ٢٠١١ : ٤٠)**. وقد استفادت هذه الشركة من امتياز استغلال نفط محافظة البصرة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨م، بعد اكتشاف النفط في حقول الزبير عام ١٩٤٨ والرميلة عام ١٩٥٢م. **(صدقي أحمد ، ٢٠١١ : ٤٨)**

لقد عانى الشعب العراقي في ظل هذا الوضع من كل مظاهر الفقر والبؤس والتخلف محروما من ثروته النفطية رغم أنها تمثل دوراً مفصلياً في عجلة اقتصاده كونها تساهم بقوة في عملية التطور على مختلف الأصعدة، إذ أن احتياطيه يفوق ٣٠٠ مليار برميل ما يكفي حاجة الأجيال القادمة لعقود كثيرة، تضمن له دخلاً وطنياً ثابتاً.

لقد جاءت ثورة ١٩٥٨ من أجل استرجاع مقدرات العراق النفطية، ولتضع حداً لاستغلال شركة النفط العراقية الأجنبية لهذا القطاع الحيوي، وهذا ما عكسه عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠م،

عندما صرح قائلا: « ... نحن لا نحارب شركات النفط لتحصل على سبعة ملايين دينار في السنة، هذه مسألة ثانوية، إننا نناضل من أجل تصنيع جمهوريتنا وإنهاء الاتكال على مبيعات النفط الخام، والمكاسب المالية من تنويع قاعدتنا الاقتصادية ستساعدنا على تحسين وضع الفقراء بدون تهديد مستوى معيشة الأغنياء... ». **(ديب ، ٢٠٠٣ : ٩١)** لذا كان العراقيون يرون بأن نفط بلادهم هو بيد الأجنبي، وأنهم في حالة تبعية للاستعمار البريطاني وأن استقلالهم السياسي هو صوري، وأن بلدهم منقوص السيادة، ما لم يتحقق الاستقلال الاقتصادي.

إن من بين مظاهر احتكار وتحكم شركة النفط العراقية في مستقبل العراق هو إقدامها بين سنتي ١٩٥٩م و١٩٦٠م على خفض الأسعار من جانب واحد ما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة العراقية من الريع النفطي، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على مشاريعها التنموية، وتراجع ميزانها التجاري حتى أن عبد الكريم قاسم اقتنع بأن العراق لا يملك قراره السياسي، وهذا بعد أن تمكنت الشركات النفطية الاحتكارية من إضعاف تجربة تأميم النفط في إيران عام ١٩٥٣م، بعد إطاحتها بحكومة محمد مصدق وتنصيب الشاه من جديد على رأس نظام الحكم في إيران عام ١٩٥٤م.وبناء على ذلك دعا الدول المصدرة للنفط لاجتماع في بغداد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠م.والذي تمخض عنه الإعلان عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط **OPEC**. **(ديب ، ٢٠٠٣ : ٩٣)** والتي ساهمت عدة عوامل في إنشائها أهمها:

- تدهور أسعار النفط.

-تواطؤ الشركات النفطية الكبرى التي كانت تهيمن على جميع مراحل الإنتاج، من التنقيب إلى الاستخراج، النقل، التكرير ، توزيع المنتوجات والوقود.

-التجربة الفنزويلية في مواجهة الاحتكارات النفطية.

-التجربة الإيرانية في تأميم النفط.

لقد كان العراق من بين الدول المؤسسة لها آنذاك وقد تمحورت مهام المنظمة فيما يلي:

- حماية أسعار النفط من التدهور.
- تجنب المنافسة بين الأقطار المصدرة للنفط.
- حماية مصالحها المشتركة تجاه شركات الكارتل العالمية. **(صدقي أحمد ، ٢٠١١ : ٤١)**

لقد أعلن عبد الكريم قاسم، بأن الأراضي العراقية التي لا تقع ضمن امتياز شركة النفط العراقية هي ملك للدولة العراقية وأن الحكومة من حقها استثمار وتملك أي أراضي عراقية غير مشمولة بامتياز هذه الشركة والتي كانت تهدف إلى المحافظة على استقرار أسعاره، وهذا من خلال القانون رقم: ٨٠ الصادر عام ١٩٦١ ونتج عن هذه الخطوة اقتصار استثمارها على ما نسبته ٠.٥ %، من مساحة العراق الكلية في حين استحوذت الحكومة العراقية على ما نسبته ٩٩.٥ %، مما دفع ببريطانيا إلى أن تنظر إلى عبد الكريم قاسم كعدو أول لها . **(ديب** ، ٢٠٠٣

: ٩٣) (وكذلك ينظر: **Gharreb , 2004 , p.189**) كما أصدر قانون شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٢م، والذي نص على استثمار الأراضي التي استرجعت من الشركات النفطية طبقًا لقانون تعيين مناطق الاستثمار بعد عام ١٩٦١م.

٥-عبد الكريم قاسم وإعلان استقلال الكويت ١٩٦١م :

يرى بعض العراقيين بأن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وذلك بموجب التقسيم العثماني البريطاني لعام ١٩١٣، والذي وافقت عليه مشيخة الكويت حيث أُعْتُرِفَ بها قضاء مستقلا ذاتيا ضمن ولاية البصرة، التي انتقلت السيادة عليها من العثمانيين إلى المملكة العراقية الجديدة، وبالتالي فإن الكويت تكون ضمن سيادة العراق، الذي لم يعترف بأي تغيير في وضعيتها. وقد هنأ الشيخ عبد الله السالم الصباح عبد الكريم قاسم بنجاح ثورة ١٤ تموز(جويلية) ١٩٥٨م، ثم قام بزيارة إلى العراق في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) من نفس السنة، حيث استقبله عبد الكريم قاسم. **(الزبيدي ، ١٩٨١ : ٢٩٧)**

لقد أحدث إعلان الكويت عن توقيعها لمعاهدة استقلالها يوم ١٩ حزيران (جوان) ١٩٦١م، حفيظة عبد الكريم قاسم الذي أعلن عن ضمها إلى العراق في ٢٥ حزيران (جوان) عام ١٩٦١م،من خلال مؤتمره الصحفي في مبنى وزارة الدفاع والذي أذاعته إذاعة بغداد أثار فيه مسألة تبعية الكويت للعراق وهدد بالقول: «... لاشك بأن الكويت جزء من العراق فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها، فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمن طويل وخاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات التركية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للوالي التركي حتى سنة ١٩١٤. وكان الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند، بالعمل على تركيز أقدامه فيها ولاسيما الخليج العربي، وكانت الكويت جزءا من تلك السواحل لذلك عملت الحكومة البريطانية لمد سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق، وكان من جملة المساعي البريطانية لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطاني في الخليج يوم ٢٣ كانون الثاني (جانفي) ١٨٩٩ اتفاقا سريا مع الشيخ مبارك ألزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة تضمنت تنازلات عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقدام ممثلين أو التصرف بأراضي الكويت دون موافقة سابقة من بريطانيا، ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة، وحاول البريطانيون تارة أخرى سنة ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذها فيها بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية على أساس تمتع الكويت بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة

العثمانية، ولكن الاستعمار البريطاني قد فشل في ذلك فقد عمدوا إلى القوة وأتاحت له الحرب احتلال العراق وعزل الكويت عنه، وبعد تحرير العراق بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية أخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة البلاد العربية وبعد أن نما الوعي العربي لجأ الاستعمار إلى أسلوب جديد فابتدع شكلا جديدا من الاستعمار تحت ستار الاستقلال، وهو يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلا عن العراق . وهكذا عقدت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا ينهي اتفاق عام ١٨٩٩ الباطل، ويتضمن استمرار الحماية البريطانية للكويت، إذ يتعهد فيه الانجليز بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت وتنص على التشاور، ويضاف إلى ذلك أن إنهاء الاتفاق يقتضي إبلاغها مسبقا لثلاث سنين على الأقل. وحكومة الجمهورية العراقية تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيته في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي آتية لا محالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت وبالمحافظة عليها...» **(سعيد علي ، ١٩٩٩ : ٢٣٠-٢٣١)**

غير أن رد الحكومة الكويتية كان كالتالي: «... أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران (جوان) ١٩٦١م، والذي طالب فيه بدولة الكويت. فإذا صحت التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت ومن وراءها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها...». **(سعيد علي ، ١٩٩٩ : ٢٣١)**

لقد خاض عبد الكريم قاسم حربا دبلوماسية في سبيل إلحاقها بالعراق، حيث قامت الصحافة العراقية بحملة دعائية واسعة، كما سلمت الحكومة العراقية مذكرة إلى كل بلدان العالم تضمنت الدلائل المادية التي تثبت تبعيتها للعراق منذ العهد العثماني وقد برر عبد الكريم قاسم تحركه هذا بالقول: «... لقد شرد إخوانكم المخلصون في الكويت، وطردوا إلى البصرة عن طريق البحر وعن طريق الصحراء طردوا وأهينوا... لقد أنذرناقائمقام الكويت بعد التصرف السيء وإلا ستتخذ التدابير الصارمة بحقه دفاعا عن أنباء شعبنا ودفاعا عن وطننا ...» . **(مردان : ١٢٤)** وكرد فعل على ذلك قامت بريطانيا بحشد قواتها في الكويت من جديد يوم ١ تموز (جويلية) ١٩٦١م، لكن عبد الكريم قاسم هددها في خطابه يوم ٣ كانون الثاني (جانفي) ١٩٦١م، بالقول: «... أذكر بريطانيا أن تتنحى جانبا عن الكويت وَإلا تشعل حربا ضروسا في منطقة الشرق الأوسط، ونرغمهم على التخلي عن هذا العمل...». **(مردان : ١٢٦)** كما هدد بالانسحاب من

عضوية الجامعة العربية إذا ما تم قبول عضوية الكويت فيها، كما حاولت كل من السعودية والأمين العام للجامعة العربية التوسط لإيجاد حل مناسب، لكن هذه الجهود باءت بالفشل ولم تجد أي مخرج مناسب، في حين وقف جمال عبد الناصر إلى جانب الكويت عندما صرح قائلا: «...إن الجمهورية العربية المتحدة لا توافق على منطـق الضم رغم أنهـا مستعـدة لبذل كل ما في طاقتها لدعم نظام الوحدة الشاملة...». **(مردان : ١٢٤)** وفي خطوة لاحقة قامت الكويت بتقديم طلب رسمي للدول العربية من أجل الاعتراف بكيانها الجديد، مع إرسال قوات عربية لدعم استقلالها وهذا بعد خروج القوات البريطانية. وفعلا وصلت إلى الكويت قوات عربية من الجمهورية العربية المتحدة، السودان، السعودية والأردن والتي بلغ تعدادها حوالي ٢٣٠٠ جندي، غير أن الرد العراقي تمثل في سحب ممثلياته الدبلوماسية من هذه الدول مع خروجه من عضوية الجامعة العربية. **(الزبيدي ، ١٩٨١ : ٣٠٣)** اتسم موقف عبد الكريم قاسم إزاء مسألة ضم الكويت بعد هذه التطورات بالغموض فهناك من يذهب إلى اتهامه بافتعال هذه الأزمة بسبب أطماع العراق في نفط الكويت ولموقعها الجغرافي أو ربما لتصفية حساباته مع جمال عبد الناصر. وعموما فإن موقفه أخَّر إجراءات استقلال الكويت وأعاد القوات البريطانية إليها من جديد كما زاد من حدة تدهور علاقاته مع جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، كما رأى البعض بأن تخبطه في أمر ضم الكويت ربما يعود لتصرفاته الغريبة ولسوء تقديره، حتى عدَّ من أكبر الشخصيات العربية إثارة للجدل في مجال السياسة العربية المعاصرة والتي جعلته يعيش عزلة عربية ودولية **(Marr , 2012 , p.110)** . إنّ ما يمكن قوله هو أن دعوته لضم الكويت لم تجد لها تأييدا، لأن أغلب الأحزاب السياسية العراقية، عارضت ذلك، كما أن العرب لم يتحمسوا لها، وبهذا فشل في مسعاه الذي ربما كان قد يحقق له نتائج مهمة منها:

- حصول العراق على موقع استراتيجي مهم على الخليج العربي.
- الوقوف في وجه التطلعات الإيرانية في منطقة الخليج.
- العمل على القضاء على النفوذ البريطاني في المنطقة وإضعاف مركز بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى وذلك ببث الوعي الوطني والقومي.
- الحصول على موارد مالية كبيرة لدفع عملية التنمية في العراق.
- حصول العراق على مركز ثقل في الوطن العربي.
- الضغط على شركات النفط العالمية من أجل استرجاع حقوقه النفطية **(الزبيدي ، ١٩٨١ : ٣٠٧)**.

٦- نهاية حكمه بعد إنقلاب ٠٨ شباط (فيفري) ١٩٦٣ :

نشط حزب البعث بين سنتي ١٩٦١ و١٩٦٢م نشاطا كبيراً، بعد تولي علي صالح السعدي قيادته، حيث شكل جناحاً عسكرياً ووضع خططه لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم وقد تضافرت

عدة عوامل كانت سبباً في حدوث هذا الانقلاب منها:

- تراجع الموارد المالية بسبب تراجع مبيعات النفط.
- إضرابات الطلبة في بغداد واعتقال أجهزة الأمن لمئات الشخصيات السياسية الوطنية العراقية .
- ارتفاع تكاليف الحرب مع الكرد في الشمال ، صاحبها ارتفاع فاتورة استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفياتي وتوقف المشاريع التنموية .

وهكذا تحرك أحمد حسن البكر مسؤول الجناح العسكري في الحزب في ٨ شباط / فيفري ١٩٦٣ مع مجموعة من الضباط مدعومين بأعداد من الجنود مستقلين بعض الدبابات ، وهذا بعد أن سيطرت وحدات الانقلاب على مراكز بغداد الرئيسة، الجسور، مكاتب البريد والبرق، ومبنى الإذاعة والتلفزيون بعدها توجهت إلى مبنى وزارة الدفاع صوب مكتب عبد الكريم قاسم على الساعة التاسعة و٣ دقيقة صباحا.**(مردان : ١٤٧-١٤٨)** وعلى الساعة العاشرة إلا ثلث أعلنوا من إذاعة بغداد نهاية حكمه وتعيين عبد السلام عارف رئيسا مؤقتا للجمهورية حتى إنشاء نظام حكم دستوري دائم، كما أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا للشعب بعد ساعة تقريبا من بدء الهجوم على مقر عبد الكريم قاسم جاء فيه: «... يا أبناء العراق الشرفاء بعون الله انتهى عهد قاسم الذي انتهك الحريات وداس الكرامات وخدع مواطنينا المؤمنين واضطهدهم وقد قامت ثورة ١٤ تموز(جويلية) ١٩٥٨م، لخلق قيادة ديمقراطية يتمتع بها الشعب ولكن عدو الله وعدوكم عبد الكريم قاسم استغل منصبه ولجأ إلى جميع الوسائل الإجرامية لتثبيت نظام حكمه الأسود وتظاهر بأنه يسعى للوحدة في وقت عزل فيع العراق عن مسيرة الدول العربية المتحررة وسحق أماني الشعب...». **(خدوري ، ١٤١٨ : ٢٦٤)**

من جهته أرسل عبد الكريم قاسم خطابا إلى الشعب صبيحة الانقلاب لكن لم تتم إذاعته إذ جاء في بعض منه ما يلي: «...إلى أبناء الشعب الكرام، وإلى أبناء الجيش المظفر، إن أذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرين والمفسدين الذين يحركهم الاستعمار لتحطيم جمهوريتنا، يحاربوننا بحركات طائشة للنيل من جمهوريتنا وتحطيم كيانها، إن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ١٤ تموز الخالدة لا تقهر، نحن نعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة وتقوية كيان البلاد فنحن لا نقهر وإن الله معنا...». **(عبد المجيد ، ٢٠١٥ : ١٤٦)** بعدها اتصل هاتفيا بمعسكر الرشيد الذي سيطر عليه الانقلابيون وذلك بعد إذاعة بيان الثورة الأول حيث طلب من العقيد الركن طاهر يحيى التكريتى السماح له بمغادرة بغداد والاتفاق على البلد الذي يرغب فيه الانقلابيون أو هو السفر إليه مع طاقمه، لكن الجواب كان بأنهم يريدون رأسه وأنه لا مجال للتفاوض معه وأنه يجب أن يستسلم دون قيد أو شرط. وعلى الساعة الثانية ليلا أرسل يونس الطائي رئيس تحرير جريدة الثورة والذي كان صديقا شخصيا له، ليتوسط لدى الانقلابيين حيث خاطب عبد السلام عارف بإمكانية السماح له بالمغادرة بالطريقة التي يرونها

مناسبة وإلى البلد الذي يختارونه، غير أن طلبه قوبل بالرفض مجددا وعاد يونس الطائي إلى وزارة الدفاع، ورغم رغبته في مواصلة المفاوضات إلا أن عبد السلام عارف أبلغه بنهاية مهمته. **(سعيد علي ، ١٩٩٩ : ٩٦-٩٧)**

انتهى يوم الانقلاب الأول دون غلبة طرف على آخر، وفي صبيحة اليوم الموالي ٩ شباط (فبفري) واصل الانقلابيون قصف وزارة الدفاع محاصرين القبو الذي تحصن فيه مع بعض معاونيه. ورغم مقاومته لهم إلا أنه لم يستطع الصمود لقوة القصف، ومع حلول الساعة ١١ صباحا عرض الاستسلام، ولم يتطرق لأي شرط من الشروط، فتم تكليف الرائد محمد علون من قبل الانقلابيين لتولي مهمة عملية الاستسلام وكان غير مسلح يحمل معه علما أبيض. لكنه تعرض لإطلاق نار من أحد الموجودين مع عبد الكريم قاسم فسقط قتيلا، حينها قرر المحاصرون اقتحام القبو بقوات كبيرة وسط إطلاق نار كثيف، بعدها سلم نفسه ومن معه، حيث اقتيدوا إلى مبنى الإذاعة التي وضعوا في إحدى غرفها. **(Gharreb , 2004 , p.188)**

لقد حاول عبد الكريم قاسم إقناع عبد السلام عارف بإخلاء سبيله والسماح له بمغادرة البلاد لكن دون جدوى، وذلك خوفا من حدوث انقلاب معاكس لذا تقررت محاكمته محاكمة عسكرية في نفس اليوم وحكم عليه وعلى كنعان خليل حداد، طه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي بالإعدام رمياً بالرصاص، ونقلوا إلى غرفة صغيرة حيث كانت نهايتهم على الساعة الواحدة والنصف ظهراً وتم عرض جثثهم على التلفزيون الرسمي. **(Marr , 2012 , p.116)**

يذكر أنه بعد استسلامه طلب الحصول على محاكمة عادلة وعلنية، لكن طلبه قوبل بالرفض، ممتنعاً عن وضع العصّاب على عينيه وكانت آخر كلماته « عاش شعب العراق»، وبذلك طويت صفحة عبد الكريم قاسم من الحياة السياسية العراقية.

الاستنتاجات :

ما يمكن قوله بأن عبد الكريم قاسم كان وطنيا راعيا لمصالح الفقراء، ولم تكن مشاريعه بغرض الدعاية وإنما آمن بها ونقلها بحماس وصدق، فلم ينحز إلى فئة دون أخرى أو لحزب دون آخر. لقد كان يعتقد بأن مصلحة العراق هي فوق كل اعتبار، وأن فلسفته تقضي بأن الوطن فوق كل الميول والتوجهات وفوق الطوائف والقوميات.

كان عفيف اليد لم يستول على ممتلكات العراقيين ولا على مزارعهم ولا على ممتلكات البسطاء ولا السعي إلى الكسب غير المشروع ونهب المال العام. لقد حكم العراق لأربع سنوات ونصف، تجاذبته فيها تيارات مختلفة يمينية ويسارية فوجد نفسه غارقاً في صراع بين الشيوعيين الذين يريدون إلحاق العراق بالاتحاد السوفياتي والقوميين الذين يريدون إلحاقه بمصر، لكنه حافظ على توازنه ووقف على مسافة واحدة من الجميع فتخلص من القوميين، وكبح جماح الشيوعيين وحدّ من نفوذهم حتى أن البعض وصفه بأنه رجل حزم وعزم لكنه عاطفي سريع التأثر مغمور

محب للزعامة. اهتم بالشؤون السياسية الاقتصادية والاجتماعية، آمن بالمساواة الاجتماعية وحقق الكثير من الانجازات، فقد انسحب من حلف بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٥٩م. رفض الانضواء تحت مظلة الجمهورية العربية المتحدة، طالب بضم الكويت، تقرب من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية أصدر قانون الإصلاح الزراعي، قانون النفط، قانون الجمعيات وتنظيم الأحزاب، قانون الأسرة اهتم ببناء الهياكل القاعدية، المؤسسات الاستشفائية، المجمعات السكنية وبعث الصناعة الوطنية، حارب الطائفية، العشائرية، التعصب الدينيوالقومي.

لقد فتحت ثورة ١٤ تموز (جويلية) ١٩٥٨م، المجال واسعا أمام تدخل العسكر في السلطة وفي الحياة السياسية بشكل عام لذا فإن هناك من المؤرخين من يحملهم مسؤولية العواقب التي آل إليها وضع العراق المعاصر من دمار مادي ومعنوي ونفسي.

ومجمل القول فإن السؤال المطروح هو هل كان عبد الكريم قاسم رجل دولة ؟ يمكن قول ذلك لأنه كان في خضم الصراع قد لعب دور أكثر المتصارعين وداعة وتسامحاً وأقلهم همجية وسوءا وتشريعا للقتل، فقد كان بالنسبة لأقرانه العسكريين ميالاً إلى روح التسامح وفكرة الديمقراطية، حيث وزعت مناصب الدولة في فترة حكمه على جميع العراقيين.

إن عبد الكريم قاسم آمن بقيمة العراق ضمن إطار الدول العربية بحكم ثقله في الوطن العربي، ومنطقة الشرق الأوسط عاملا على دعم استقلال بلاده وتقدمها جاء الرجل في فترة صعبة قاد فيها الدولة العراقية، هذه الظروف حالت دون تحقيق ما كان يصبو إليه في بناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية بعيدا عن المحاصصة الطائفية التي أضعفتها وهددت نسيجها الاجتماعي. إن ممارسته لسياسة التسامح حتى مع خصومه الأشداء، جعلته يدفع ثمنها حياته، فالثورة تأكل في كثير من الأحيان أبناءها.

المصادر :

١- البصري مير: أعلام السياسة في العراق الحديث الجزء الأول ، دار الحكمة لندن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٢٩٥.

٢- حسين فاضل: سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة أفاق عربية، بغداد، (د،ت) ، صص٣٨-٣٩.

٣- حميدي جعفر عباس، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣، ١٩٥٨ منشورات جامعة بغداد ، ١٩٧٩، ص٣٠٩.

٤- خدورى مجيد: العراق الجمهوري، منشورات انتشارات الشريف الرضى، الطبعة الأولى، طهران، ١٤١٨هـ ، ص ٣٠.

٥- الدليمي فواز جار الله: «الانقلابات العسكرية في الموصل عبر التاريخ الحديث للمدة (١٩٢٠-١٩٦٨)»، مجلة إضاءات موصلية، العدد:٢٣، رمضان ١٤٣٠هـ، أيلول ٢٠٠٩، الموصل، ص١٠.
٦- ديب كمال : زلزال في أرض الشقاق (العراق ١٩١٥-٢٠١٥) تقديم : جورج قرم، دار الفارابي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، بيروت، ص ٩١.
٧- ديب كمال: موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، للنشر الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٤.
٨- الزبيدى ليث عبد الحسن جواد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، الطبعة الثانية،١٩٨١، ص ص٣٥٤ -٣٥٥.
٩- الزبيدي ليث عبد الحسن جواد: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨١، بغداد، ص٢٦٣.
١٠- سعيد علي كريم: عراق ٨ شباط ١٩٦٣-من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، بيروت، ص ٢٣.
١١- السويدي توفيق: مذكراتئ نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، إصدار المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، (د،ب)، (د، ت)، ص٥٠٤.
١٢- صدقي أحمد : النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية، منشورات المختبرات، الطبعة الأولى، ٢٠١١، الدار البيضاء، ص ٤٠.
١٣- الطائي صالح عباس ناصر: أبحاث في تاريخ العراق المعاصر، ١٩١٩-١٩٦٢، منشورات جامعة أهل البيت ، كربلاء ، ٢٠١٨، ص ص ١٥٤_١٥٦.
١٤- عبد المجيد وسيم رفعت: العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣)، دار الجواهري للنشر، ٢٠١٥، بغداد، ص ص ١٣٥-١٣٦.
١٥- كاظم حيدر عطية: " عبد الكريم قاسم والطبقات الإجتماعية الفقيرة "، جريدة عراقيون ، العدد: ٣٢٠٤ ، السنة: ١٢، الخميس تشرين الأول ٢٠١٤، بغداد، ص٣٠.
١٦- الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب، منشورات الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، بيروت، ص١١.
١٧- مردان جمال مصطفى: عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للصناعة والنشر والتوزيع ، (د،ت)، (د، ب)، صص١٤-١٨.
١٨- الملانوار سعد محمود: العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري ١٩٢٠-٢٠٠٣، دراسة مقارنة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط (د،ب) ١٤٣٢هـ،٢٠١٠م. ص ص٣٧-٣٨.
١٩- الموسوي كاظم: صفحات من التاريخ السياسي، الطبعة الرابعة، سبتمبر٢٠١٣، كتاب إلكتروني،ص١٨.
٢٠- الناصري عقيل: الجيش والسلطة في العراق الملكي، دار الكلمة للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٦٩.

1- A .Gharreb Edmund : historical dictionary of IRAQ, the scarecrow press, Inc, lanham, Maryland and Oxford ,U.S.A. 2004 .
2- Added Dawisha: IRAQ a political History, published by princerton University press, Oxford, 2009 .
3- GILLES MUNIER : IRAQ AN ILLUSTRATED HISTORY AND GUIDE TRANSLATED BY: DAVID STRYKER, ARRIS PUBLISHING LTD, GLOUCCESTER SHIRE, ARRIS BOOKS, G.B, 2004 .
4- MARR PHEBE : the Modern history of Iraq , publishing by West view press third Edition, Boulder, Colorado, U.S.A , 2012 .
5- ROBERTSON JOHN : Iraq a History , one world publications, London, 2015 .